

العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية

Factors that influenced the fluctuations in world oil prices

عماد الدين محمد المزيني

dr-emad2008@hotmail.com

باحث اقتصادي

أستاذ مساعد غير متفرغ

تاريخ الاستلام 2013/1/6 تاريخ القبول 2013/4/9

الملخص: إن عدم الاستقرار في أسعار النفط العالمية يعود لعوامل كثيرة، حيث تمثلت إشكالية الدراسة تساؤلات، ما هي العوامل التي أثرت على تحديد أسعار النفط، وما هي تداعيات ارتفاع هذه الأسعار، حيث توصلت الدراسة أن هناك العديد من العوامل مجتمعة أثرت على تحديد أسعار النفط عالمياً منها عوامل اقتصادية، وعوامل جيوسياسية، وعوامل مناخية، وعوامل نفسية وعوامل فنية، وعوامل نقدية، وعامل الندرة، حيث أن جميع هذه العوامل مجتمعة لعبت دور كبير في تحديد سعر النفط العالمي، كما ترتب على ارتفاع أسعار النفط مجموعة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلية أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها أن يترك تحديد أسعار النفط لقانون الطلب والعرض، وآلية السوق الحر، والسعي نحو تحقيق نوع من الاستقرار لأسعار النفط عالمياً، ويتطلب من دول مجلس التعاون ومنظمة الأوبك أن تعمل على تسعير النفط مقابل سلة من العملات وليس بالدولار الأمريكي فقط، وهذا يؤهلها تقادي انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى.

Abstract: The instability in the world oil prices due to many factors. The study problem contains several questions. What are the factors that affected the oil pricing and what are the implications of these high prices the study found that there were many combined factors affected the pricing of oil globally including: economic factors, geopolitical factors, climatic factors, psychological factors, technical factors, cash factors and scarcity factors. All these combined factors played a major role in the determining the word price of oil and as a result of rising in prices of oil a set of economic, social and political consequences. The study recommended a number of recommendations including leaving oil prices to the low of demand and supply, and the mechanism of the free market, and pursuit of achieving the stability of world oil prices. And ask the GCC and OPEC organization to work on pricing oil against a basket of currencies rather than us dollar only. This positioned to avoid the decrease of the dollar against other currencies.

مقدمة

لقد تعرضت أسعار النفط للعديد من التغيرات وعدم الاستقرار في الأسعار، حيث كانت تعرف بالصددمات البترولية، وكانت أول هذه الصدمات أبان حرب أكتوبر 1973، حيث ارتفع السعر الرسمي للخام العربي من حوالي 2.29 دولار للبرميل إلى حوالي 10.73 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1974، واستمرت هذه الأسعار هكذا، حتى شهدت قفزة قوية عقب الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 عندما توقف ضخ صادرات إيران من النفط، ثم اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980، حيث وصل السعر الرسمي للخام العربي الخفيف إلى 17.25 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1979 ثم قفز السعر إلى 28.64 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1980، ثم إلى 32.51 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1981، وهذا ما عرف بالصدمة البترولية الثانية، وكانت الصدمة البترولية الثالثة في أوائل التسعينات عقب غزو العراق الكويت حيث ارتفع سعر البترول من 17.31 دولار كمتوسط لعام 1989 إلى 22.26 دولار كمتوسط لعام، 1990 واستمر التذبذب في أسعار النفط حتى انهارت أسعار النفط في عام 1998 وسجل متوسط برميل النفط نحو 9.69 دولار لسلسلة خامات أوبك وذلك نتيجة الصراع في حصص السوق للبلدان المنتجة وانخفاض الطلب العالمي على النفط عقب الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات جنوب آسيا.

وبعدها ارتفعت أسعار النفط منذ منتصف عام 1999، واستمرت أسعار النفط في تحسن حيث تجاوزت أسعار النفط 147 دولار للبرميل في منتصف عام 2008، ولكن بفعل الأزمة المالية في ديسمبر 2008 انخفض الطلب على النفط، مما أثر على أسعار النفط خلال هذه الأزمة المالية، لذلك هناك مجموعة من الأسئلة ونعتبرها بمثابة مشكلة الدراسة تحاول الإجابة عليها، وتتمثل بتطور تقلبات أسعار النفط وما هي العوامل المؤثرة على ذلك، وما هي التداعيات المترتبة على تقلبات أسعار النفط العالمية، حيث اعتمدت الدراسة على أسعار النفط مرتبطة بمنتجات منظمة الأوبك، كما تهدف الدراسة إلى إبراز أهم العوامل المؤثرة على تقلبات الأسعار النفطية وتدابيرها المترتبة على ذلك، حيث استخدم المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات والمعلومات المتوفرة عن تقلبات أسعار النفط العالمية، كما حدد مجال الدراسة الزمنية فترة ما بين عام 2000 لغاية عام 2011، لذلك تنقسم هذه الدراسة إلى أربع المحاور الأول: التطورات الرئيسية في سوق النفط العالمية للفترة (2000-2011)، والمحور الثاني: تطور تقلبات أسعار النفط والإيرادات النفطية للفترة (2000-2011)، والمحور الثالث: العوامل المؤثرة على تقلبات الإيرادات النفطية والمحور الرابع والأخير التداعيات المترتبة على تقلبات أسعار النفط العالمية.

المحور الأول:

التطورات الرئيسية في سوق النفط العالمي للفترة (2000-2011).

إن النفط يعد من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تأخذ في الحسبان عند رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية أو تفسير بعض الحالات والظواهر التي يمر بها اقتصاديات الدول المصدرة للنفط والتي تعتمد عليه كمصدر رئيسي لإيراداتها ودعم اقتصادها، ومن خلال هذا المحور سنتناول أهم التطورات في سوق النفط العالمية للفترة (2000-2011) من خلال التطرق إلى تطور الإمدادات النفطية العالمية، وإمدادات نفط دول أوبك وتطور الطلب العالمي على النفط.

1- تطور الإمدادات النفطية العالمية خلال الفترة (2000-2011).

شهدت أسعار النفط العالمية منذ عام 2003م ارتفاعاً كبيراً، ويعد هذا الارتفاع الأكبر منذ اكتشاف البترول، على الرغم من الانخفاض النسبي لأسعار النفط في عام 2007، حيث بلغت أسعار النفط 69.2 دولاراً للبرميل في عام 2006م، مقابل متوسط لم يزد عن 24.3 دولار للبرميل في عام 2001، أي بنسبة زيادة قدرتها 185% خلال الفترة ما بين عامي 2001-2006. (مصطفى قارة وآخرون، 2007، ص1-10)

ويسبب الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008 شهدت العديد من الاقتصاديات العالمية حالة من التباطؤ في معاملات النمو بعد عدة سنوات النمو الاقتصادي المميز، ولم تكن السوق النفطية بمنأى عن التطورات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي، حيث أثر ذلك على أسواق النفط بشكل كبير نحو الانخفاض الأسعار وارتفاع الطلب العالمي عليه، مما أدى إلى زيادة الكميات المنتجة، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على النفط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة، وفي الاقتصاد العالمي بصورة عامة، حيث بلغت الإمدادات النفطية لعام 2000 حوالي 76.7 مليون ب/ي مرتفعاً ب 2.6 مليون ب/ي، أي بنسبة 3.4% وهي نسبة كبيرة مقارنة بمستوى الإمدادات خلال عام 1999. (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2001، ص109) والجدول التالي يبين تطور إمدادات دول أوبك والعالم من النفط خلال الفترة (2000-2011).

يلاحظ من الجدول رقم (1) إن إجمالي الإمدادات النفطية لعام 2001 بلغت 75.8 مليون ب/يوفي عام 2002، وارتفع مستوى إجمالي الإمدادات النفطية من منظمة أوبك وخارجها من 75.8 مليون ب/ي خلال عام 2001 إلى 76.2 مليون ب/ي خلال عام 2002، مرتفعاً بمقدار 600 ألف برميل أي بنسبة نمو 0.8%، ويرجع هذا الارتفاع الضئيل في للإمداد النفطي لدول الأوبك في 2002 بسبب الإضراب العام الذي شهدته فنزويلاً خامس أكبر مصدر للنفط في العالم، وفي عام

2003 وصل حجم الإمدادات النفطية إلى حوالي 68.9 مليون ب/ي، أما في عام 2004 فقد زادت الإمدادات النفطية لتصل إلى مستوى قياسي 83 مليون ب/ي، أي بزيادة 4.1 ب/ي، وذلك بسبب دخول حقول إنتاجية جديدة وخصوصاً في المناطق البحرية لغرب إفريقيا، البرازيل من جهة، وانتهاء فترات الإصلاح والصيانة في أماكن إنتاج أخرى. (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2005، ص79-80)، وفي عام 2005 زادت الإمدادات النفطية بمقدار 1.2 مليون ب/ي، وفي عام 2007 وصل إجمالي الإمدادات النفطية العالمية إلى 84.6 مليون ب/ي وهو معدل بمستوى قياسي، وبمقارنة الإمدادات النفطية لعام 2008 بعام 2007 يلاحظ ارتفاعاً كبيراً في مستواه بمقدار 1.4 مليون ب/ي، أي بنسبة 1.7% في عام واحد وهو أعلى مستوى إنتاجي، ولكن بسبب الأزمة المالية العالمية على السوق النفطية انخفضت الإمدادات النفطية في أواخر عام 2008. (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو "الأوبك" 2010، ص20-25)

جدول رقم (1): تطور إمدادات دول أوبك والعالم من النفط.

إجمالي الإمدادات النفطية (مليون برميل/يوم)

السنة	دول أوبك	بقية دول العالم	العالم
2000	30.8	45.9	76.7
2001	30.3	45.5	75.8
2002	28.3	47.9	76.2
2003	30.2	48.7	68.9
2004	33.0	50.0	83.0
2005	34.6	49.6	84.2
2006	34.5	49.9	84.4
2007	34.1	50.5	84.6
2008	35.3	50.4	85.7
2009	33.0	51.1	84.1
2010	34.0	52.2	86.2
2011	34.6	53.1	87.7

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترو، الإدارة الاقتصادية، من التقرير الشهري لمنظمة أوبك. الكويت، أعداد 2002-2012.

ويلاحظ إن إجمالي الإمدادات النفطية العالمية شهدت ارتفاعاً خلال عام 2010 أكثر من 2 مليون برميل/يوم، كما واصل إجمالي الإمدادات النفطية العالمية بالارتفاع إلى أن وصلت عام 2011 إلى 87.7 مليون برميل يومي.

العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)

وكان لاسترداد الاقتصاد العالمي عافيته من الأزمة المالية العالمية انعكاس إيجابي على هذا الجانب من السوق النفطية، حيث إن الزيادة الكبيرة من الإمدادات مصدرها من خارج أوبك.

2- تطور الإمدادات النفطية لدول أوبك.

لقد فرضت تقلبات أسعار النفط أبعاداً سياسية واقتصادية على مستقبل البلدان العربية الخليجية المنتجة للنفط والأعضاء في أوبك، التي تتميز باقتصاديات السلعة الواحدة، نظراً لاعتماد هذه البلدان على إيرادات الصادرات النفطية في سد احتياجاتها من العملات الأجنبية، فلا بد أن يؤدي أسعار النفط إلى تقلبات حادة ومفاجئة في قيمة صادراتها النفطية. (أحمد زكي اليماني وآخرون، 2009، ص26)

ترى بلدان الخليج إن في الولايات المتحدة الأمريكية كامل الدعم والإسناد الطبيعي السياسي والعسكري لأي نظام أممي إقليمي قد يتطور مستقبلاً، وينطوي ذلك على ضمان السياسات النفطية لبلدان الخليج -خصوصاً السعودية- بما يتعلق بأسعار النفط وإنتاجه على المستوى الوطني أو على مستوى أوبك، لا يمكن وضعها بانفصام عن أو تعارض مع المصالح النفطية الأمريكية.

حيث بدأ الضغط على دول أوبك لزيادة إنتاجها من النفط لسد حاجات الطلب العالمي والمحافظة على استقرار أسعار النفط مما أدى في عام 2000 زيادة متواصلة في الإنتاج من قبل دول أوبك، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار، والمحافظة على استقرار السوق، وقد عملت منظمة أوبك على آلية لحفظ الإنتاج وذلك بهدف المحافظة على أسعار النفط، وانعكس انضباط الدول النفطية والتزامها بالحصص بصورة إيجابية على استقرار الأسعار والسوق النفطية، كما تم تبني آلية من قبل أوبك لإبقاء سعر البرميل بما يقارب 25 دولار للبرميل وذلك بخفض الإنتاج حوالي 500 ألف برميل يومياً في حالة انخفاض الأسعار أقل من 22 دولار للبرميل لمدة عشر أيام متتالية. وزيادة الإنتاج بمقدار 50 ألف برميل/ي في حالة ارتفاع الأسعار إلى ما يزيد عن 28 دولار للبرميل لمدة 20 يوماً عمل متواصل.

أما في عام 2001 بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب الركود في الاقتصاد العالمي وذلك نتيجة لإحداث الحادي عشر من سبتمبر فقد واجهت الأعضاء في أوبك تحديات كبيرة، وقامت بتقليص إنتاجها بنسبة 1.5 مليون ب/ي حتى وصلت مستويات الإنتاج مع بداية شهر فبراير إلى 25.2 مليون ب/ي.

وفي عام 2002 عملت الدول في منظمة أوبك إلى تقليص إنتاجها حتى وصل مستوى الحصة إلى 21.7 مليون ب/ي في بداية عام 2002، وجاءت هذه الخطوة بهدف دعم الأسعار ووقف تراجعها بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر الذي أدت إلى تراجع ضئيل في الطلب العالمي على النفط حيث استقر إنتاج النفط حوالي 28.3 مليون ب/ي.

وفي عام 2003 ارتفع إمداد دول الأوبك من النفط حوالي 30.2 ب/ي وبسبب الإضراب الذي أصاب صناعة النفط الفنزويلية والنفط النيجيري بسبب الاضطرابات العرقية، بدأ العمل بنظام الحصة الإنتاجية الجديدة حيث تخضت أسعار النفط إلى 30 دولار بداية الربع الأول من عام 2003.

أما بالنسبة لعام 2004 فقد ساهمت منظمة أوبك في الإمدادات النفطية بمعدل 33 مليون ب/ي أي بزيادة 2.8 مليون ب/ي عن عام 2003، ولعبت منظمة أوبك دور فعالاً وجهوداً جبارة لضمان استقرار السوق النفطية وإمداد السوق باحتياجاته النفطية التي يحتاجها المستهلكون خلال عام 2004 إلى أن وصل الإنتاج حوالي 27.0 مليون ب/ي في شهر نوفمبر 2004 وفي عام 2005 بلغ معدل الإمدادات النفطية لدول أوبك 34.6 مليون ب/ي أي بزيادة 3.9% عن عام 2004، كما شهدت إمدادات أوبك النفطية انخفاضاً في عام 2006، حيث وصل الإنتاج إلى 34.5 مليون ب/ي، أما في عام 2007 فقد تقلصت إمدادات أوبك النفطية إلى 34.1 مليون ب/ي، أما بالنسبة لعام 2008 فقد بلغ معدل الإمدادات النفطية لبلدان أوبك 35.3 مليون ب/ي محققة ارتفاعاً بنحو 1.2 مليون ب/ي، أي بنسبة 3.6% مقارنة بعام 2007، ويأتي هذا الارتفاع بعد الانخفاض في العامين السابقين 2006 و 2007 بمقدار 100 و 400 ألف ب/ي على التوالي، لترتفع بذلك حصة بلدان أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية من 40.3% عام 2007 إلى 41.2% خلال عام 2008. (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "الأوبك"، 2008، ص3-5)

لقد أقلت الأزمة المالية العالمية بظلالها على السوق النفطية، حيث انعكست هذه الأزمة على انخفاض حجم الطلب الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط مما أثر على عائداتهم النفطية للدول العربية الأعضاء في أوبك ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ معدل الإمدادات النفطية لبلدان أوبك مليون برميل يومياً خلال عام 2010، لتزداد بذلك حصة بلدان أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية من 33 مليون ب/ي عام 2009 إلى 34 مليون ب/ي خلال عام 2010، كما ارتفعت إلى 34.6 مليون برميل يومياً عام 2011.

3- تطور الطلب العالمي على النفط.

أدى ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي إلى تزايد الطلب على النفط وذلك منذ بداية عام 2000 ولقد بلغ النمو الاقتصادي العالمي خلال عام 2000 حوالي 4.7% مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط في ذلك السنة ورغم ذلك ارتفع معدل الطلب العالمي على النفط الذي ازداد بنحو 1.2 مليون ب/ي ليصل 75.9 مليون ب/ي أي ما يعادل 1.6%، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص110)، ولكن أداء الأسواق عام 2001 جاء مغايراً تماماً للنمو الاقتصادي العالمي في عام 2000 حيث أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أداء الاقتصاد الأمريكي مما انعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة على مستوى الطلب العالمي على النفط.

أما خلال عامي 2003 - 2004م، تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي العالمي وحقق الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4% و 5.1% خلال عامي 2003 - 2004، مما أدى الزيادة الطلب الأمريكي على النفط خلال تلك الفترة، وكان له تأثير واضح على ارتفاع الطلب العالمي للنفط فارتفع الطلب الأمريكي للنفط بنسبة 1.4% خلال العام 2003، وبنسبة 2.4% خلال عام 2004، وسجل الطلب الأمريكي حوالي 20.51 مليون برميل خلال عام 2004، أما الطلب الهندي فارتفع بواقع 1.3% خلال عام 2003، وبواقع 4.7% خلال عام 2004، وارتفاع الطلب الصيني حيث ارتفع بنسبة 11% خلال عام 2003م، وبنسبة 15.6% خلال عام 2004، حيث أصبحت الصين أكبر دولة مستهلكة للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومثل الطلب الصيني خلال عام 2002 حوالي 6.4% من الطلب العالمي للنفط، وارتفع إلى 6.9% خلال عام 2003 ثم إلى 7.7% خلال عام 2004. (مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2005، ص119).

جدول رقم (2): تطور الطلب العالمي على النفط (الإجمالي والتغير السنوي) للفترة (2000 -

2011) (مليون برميل يومياً)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الطلب	75.9	76.3	77.9	78.4	82.4	83.9	85.2	86.4	85.9	84.5	86.1	87.6
التغير في الطلب	1.2	0.4	0.7	1.4	0.4	1.5	1.1	1.2	0.5-	1.4-	1.6	1.5
نسبه التغير	1.6	0.5	0.9	1.8	4.8	1.8	1.3	1.4	0.6-	1.6-	1.9	1.8

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترول، الإدارة الاقتصادية، من التقرير الشهري لمنظمة أوبك. الكويت، أعداد 2002-2012.

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن هناك زيادة ملحوظة على الطلب العالمي للنفط، ويعزى ذلك إلى تحسن أداء الاقتصاد العالمي بشكل عام، كما أن أداء الاقتصاد الأمريكي كان له دوراً مهماً في تحسين أداء الاقتصاد العالمي مما انعكس على الطلب العالمي للنفط، حيث وصلت نسبة التغير في عام 2004 إلى 4.8%، كما قاد هذا التحسن إلى زيادة في الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.5 مليون ب/ي في عام 2005، كما استمر الاقتصاد العالمي خلال عام 2006 بالنمو بمعدلات جيدة بلغت 5.1% ويعزى ذلك للنمو الذي شهدته منطقة اليورو وأمريكا والصين والهند. ووصل الطلب العالمي على النفط في عام 2006 ليصل إلى 85.2 مليون ب/ي خلال العام أي بزيادة 1.3% مقارنة بعام 2005، لقد زاد الطلب على النفط في عام 2007 حيث بلغ 1.2 مليون ب/ي ليصل إلى 86.4 مليون ب/ي ولكن عام 2008 انخفض الطلب العالمي على النفط بمعدل 0.5% ليصل إلى 85.9 مليون ب/ي.

أما بالنسبة إلى تطور إجمالي الطلب على النفط للفترة مجتمعة (2000-2011)، فنلاحظ أن ارتفاع الطلب على النفط بزيادة مقدارها 11.5% خلال تلك الفترة. لكن بالنسبة إلى تطور إجمالي الطلب على النفط في الفترة 2000-2010، فإن هنالك ارتفاعاً في الطلب على النفط من 75.9 مليون ب/ي عام 2000 إلى 85.9 مليون ب/ي في عام 2008، وتمثل هذه الزيادة نسبة 11.5% خلال الفترة نفسها، أما بالنسبة لعام 2009 فقد انخفض الطلب العالمي إلى 84.5 مليون ب/ي، وذلك نتيجة لازمة المالية العالمية.

كذلك شهد عام 2010 عودة ارتفاع الطلب العالمي على النفط بعد انخفاضه لسنتين متتاليتين متأثراً بالانتعاش الاقتصادي العالمي، وتجلت العلاقة بين النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط في عام 2010، حيث التغير في اتجاه معدلات النمو الاقتصادي العالمي من سالب (0.6%) عام 2008 إلى 1.9% عام 2010، وواصل الارتفاع عام 2011 إلى 1.5%.

يعزى هذا النمو في تغير حجم الطلب إلى برامج التحفيز الاقتصادي التي تنفذها العديد من الدول حول العالم، وبشكل خاص في الدول الصناعية، والذي أدى إلى ارتفاع الطلب على النفط بصورة عامة.

المحور الثاني:

تطور تقلبات أسعار النفط والعوامل المؤثرة عليها للفترة (2000-2011).

تخضع أسعار النفط إلى تدفبات وتقلبات متغيرة نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تساهم بشكل أو بآخر في تغير أسعارها، ومن ضمن هذه العوامل العرض والطلب والعوامل السياسية، والمناخية... وغيرها، وبالنظر إلى اقتصاديات الدول النامية وخاصة الدول العربية المنتجة للنفط فهي قائمة على تصدير سلعة منفردة وهي النفط، نجد أن تقلبات الأسعار تتعكس عليها بالسلب أو الإيجاب على المدى البعيد والمتوسط لهذه الدول نظراً لكون النفط وعوائده المالية يشكلان المورد الأساسي لدعم الموازنة العامة وتمويل عمليات التنمية الاقتصادية داخل هذه الدول، حيث شهدت أسعار النفط تقلبات وعدم استقرار خلال الفترة (2000-2011).

1- تطور اتجاهات أسعار النفط الخام.

إن ارتفاع أسعار النفط إلى تقليص الطلب عليه من خلال البحث عن بدائل أو مصادر أخرى، أو ترشيد استخدامه، أو رفع كفاءة استخدامه، حيث أدى انخفاض الطلب إلى تقليص النشاط الاستكشافي، وانخفاض الاستثمار الموجه لتوسيع الإمكانات الإنتاجية، وخاصة الإمكانات الاحتياطية التي يحتفظ بها لمواجهة الأزمات الطارئة، كما يحدث عند انخفاض سعر النفط يؤدي أيضاً إلى تراجع الاستثمار، وأنشطة الاستكشافات وبناء القدرة الإنتاجية. (حسين عبدالله، 2005، ص35)

ولقد شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضاً في مستوياتها خلال عام 2001، حيث بلغ معدل سله الأوبك (23.1) دولاراً للبرميل مقارنة 27.6 دولاراً للبرميل عام 2000، ولقد كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر دور فاعل في تدني أسعار النفط الخام، وعلى الرغم أن تلك الأحداث عادة ما تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، إلا أن أسعار النفط الخام بقيت عند مستويات معقولة مما يدل على قدرت منظمة أوبك الحفاظ على استقرار السوق النفطية، وفي نطاق سعي المنظمة نحو العمل على استقرار السوق النفطية والوصول إلى مستويات أسعار تتال رضا الدول المنتجة والدول المستهلكة على حد سواء، حيث أن أسعار النفط الخام أخذت في الهبوط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، قامت منظمة أوبك مع نهاية عام 2001 بالتأكيد على العمل وذلك اعتباراً من 2002/1/1 بقرارها المتعلق بخفض الإنتاج بإجمالي (1.5) مليون برميل يومياً، وقد بدأت دول أوبك تجني ثمار ذلك القرار مع انطلاقة عام 2002 حيث أخذت أسعار سلة خامات أوبك في الارتفاع والاستقرار، إذ ظلت واقعة ضمن النطاق سعري المحدد من قبل المنظمة (22-28) دولاراً منذ شهر

مايو 2002 إلى نهاية عام 2002، حيث تراوح المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال العام بين (22.6-28.4) دولاراً للبرميل، ولقد وصل المعدل السنوي لسعر النفط الخام (24.3) دولار للبرميل، وعلاوة على الإجراءات المتخذة من قبل منظمة أوبك بشأن مستويات الإنتاج للحفاظ على استقرار الأسعار، شهدت السوق النفطية على مدار العام 2002، العديد من العوامل التي كان لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار ومن هذه العوامل الاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط، وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر خلال العام وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلاً حتى نهاية العام 2002، الأمر الذي أدى إلى انقطاع صادراتها النفطية التي يوجه جزء كبير منها إلى السوق الأمريكية، وفي عام 2003 ارتفعت أسعار سلة أوبك بنحو 3.8 دولاراً للبرميل أي بنسبة 15.8% مقارنة بعام 2002 ليصل معدلها إلى (28.2) دولاراً للبرميل في عام 2002. ويعود ارتفاع الأسعار إلى مجموعة من العوامل ومن أهمها.

1- الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا التي حجبت جزءاً كبيراً من إمداداتها عن السوق النفطية، وقد ساهمت برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية في زيادة الطلب على المنتجات النفطية، مما دعم الارتفاع الحاصل في الأسعار.

2- استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلاً نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد عام 2002.

3- المخاوف المتزايدة من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.

ونتيجة لهذه العوامل وعوامل أخرى متنوعة ذات طبيعة جيوسياسية ومناخية نلاحظ من الجدول رقم (3) بعد هبوط الأسعار إلى ما دون خمسين دولاراً للبرميل في بدايات شتاء عام 2004 شهدت أسعار النفط ارتفاعاً قياسيماً في نهاية صيف 2005 وصل في النصف الثاني من شهر أكتوبر إلى ما يزيد عن 54.6 دولار للبرميل، وكانت أسعار النفط قد شهدت صعوداً مضطرباً أكثر من 30 دولاراً للبرميل في بداية عام 2004 إلى أعلى مستوى حيث وصل السعر إلى 80 دولاراً للبرميل في أواسط عام 2007، وقد عادت أسعار النفط للانخفاض تدريجياً بعدها، عبر مسارٍ لا يخلو من التقلبات والتذبذب، لتعود للارتفاع في بداية صيف 2008، ومن ثم للانخفاض قليلاً لأقل من سبعين دولاراً للبرميل في أواسط شهر أغسطس/آب 2009، لتنتقل بعدها إلى مستويات قياسية في نهايات أكتوبر، ليرتفع سعر النفط في عام 2010 إلى حوالي 77 دولار للبرميل ويواصل ارتفاعه في عام 2011 ليصل إلى 107 دولار تقريباً، ومع تزايد سعر النفط، تأثر المستوى المعيشي للمواطنين سلباً في الدول غير المنتجة للنفط، خاصة في الدول النامية أو الفقيرة، وازدادت كلفة المواصلات والإنتاج الصناعي في الدول الصناعية، مما قلل من هامش الربح للشركات غير النفطية، وحول جزءاً غير

العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)

يسير من عوائد النمو الاقتصادي العالمي للدول المنتجة للنفط، وقد أدى هذا لزيادة القلق على استقرار الاقتصاد العالمي وقدرته على الاستمرار في النمو، إن خرجت الزيادة في أسعار النفط عن السيطرة، وفقد الاقتصاد العالمي قدرته على إنتاج الوظائف والدخل فيما تتصاعد أرباح الشركات النفطية في الغرب بشكل خيالي.

جدول رقم (3): تطور حركة الأسعار الشهرية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2000-2011)

(دولار/برميل)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
يناير	24.6	24.1	18.3	30.3	30.3	40.2	58.5	50.8	88.4	41.5	76.0	92.80
فبراير	26.8	25.4	19.0	31.5	29.6	41.7	56.6	54.6	90.6	41.4	73.0	100.30
مارس	26.7	23.7	22.6	29.8	32.1	49.1	57.9	58.6	99.0	45.8	77.2	109.80
أبريل	22.9	24.5	24.8	25.3	32.4	49.6	64.4	63.5	105.2	50.2	82.3	118.10
مايو	26.9	26.3	24.8	25.6	36.3	46.9	65.1	64.5	119.4	57.0	74.5	109.90
يونيو	29.1	26.1	23.8	26.8	34.6	52.0	64.6	66.9	128.3	68.4	73.0	109.00
يوليو	27.9	23.7	25.2	27.4	36.3	53.1	68.9	71.9	131.2	64.6	72.5	111.60
أغسطس	29.1	24.5	25.9	28.6	40.3	57.8	68.8	68.7	112.4	71.4	74.2	106.30
سبتمبر	31.5	24.4	27.4	26.4	40.4	57.9	59.3	74.2	96.9	67.2	74.6	107.60
أكتوبر	30.4	19.6	27.3	28.1	45.4	54.6	55.0	79.4	69.2	72.7	79.9	106.30
نوفمبر	31.2	17.7	24.3	28.5	38.9	51.3	55.4	89.0	49.8	76.3	82.8	110.10
ديسمبر	24.1	17.6	28.4	29.6	35.7	52.6	57.9	87.2	38.6	74.0	88.6	107.30
الربيع الأول	26.0	24.4	20.0	30.5	30.7	43.7	57.7	54.7	92.7	42.9	75.4	100.97
الربيع الثاني	26.3	25.6	24.5	25.9	34.5	49.5	64.7	65.0	117.6	58.5	76.6	112.33
الربيع الثالث	29.5	24.2	26.2	27.5	39.0	56.3	65.7	71.6	113.4	67.7	73.8	108.50
الربيع الرابع	28.6	18.3	26.7	27.8	40.0	52.8	56.1	85.2	52.5	74.3	83.8	107.40
المتوسط السنوي	27.6	23.1	24.3	28.2	36.0	50.6	61.1	69.1	94.1	61.0	77.4	107.40

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترو، التقرير الإحصائي السنوي. الكويت، أعداد 2002-2012.

نخلص أن أسعار النفط بلغت ذروتها في عام 2008 أبان الأزمة المالية العالمية، ولكنها أخذت بالانخفاض عام 2009، وعادت وارتفعت عام 2011، ولقد بذلت الدول النفطية وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي الأعضاء في الأوبك وهي (السعودية ، الإمارات ، الكويت ، قطر) جهود حقيقية عام 2000 للمحافظة على استقرار أسعار النفط ومعدلات النمو في الاقتصاد العالمي، عن طريق الزيادة في الإمدادات، كما أن في عام 2008 كان غير عادي للسوق والصناعات البترولية بسبب الأزمة المالية العالمية، فأن عام 2009 هو الآخر عام غير عادي فخلال هذا العام تحدد

مسار العرض والطلب العالمي على النفط ومسار الاستثمارات النفطية والسياسات التي اتخذتها العديد من الدول المستهلكة والمنتجة للنفط،

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/46FFD7DD-C8B2-44B3-9A8A-422D597FF84F.htm> - #.(25-1) ص 2009، (إبراهيم عبد العزيز المهنا، 2009، ص 1-25).

2- تقلبات أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية.

لا بد هنا للطرق إلى الأسعار الاسمية والحقيقية والاقتصادية لمعرفة التقلبات في أسعار النفط الخام الجارية.

أ- الأسعار الاسمية.

هي الأسعار الحالية التي يجري التعامل بها عملياً في السوق في تاريخ معين بموجبها بسعر البرميل النفط الواحد والمتر المكعب من الغاز، وقد تنسب الأسعار إلى أسواق مختلفة مثل سعر برنت أو سعر النفط العربي وغيرها، وقد تشمل أنواع معينة من النفط الثقيل أو الخفيف أو حسب نسبة محتوياتها من الكبريت وغيرها، (فلاح شفيق، 2008، ص 1-8).

جدول رقم (4): تطور حركة الأسعار الاسمية خلال الفترة (2000-2011) (دولار/برميل)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سعر النفط الخام	27.6	23.1	24.3	28.2	36.0	50.6	61.0	69.1	94.1	61.0	77.0	107.46

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترو، الإدارة الاقتصادية، من التقرير الشهري لمنظمة أوبك. الكويت، أعداد 2002-2012.

ويلاحظ من الجدول رقم (4) بان أسعار النفط في ارتفاع مستمر منذ عام 2000 حيث بلغت الأسعار ذروتها في الارتفاع في عام 2008 حتى وصلت الأسعار إلى 94.1 مسجلة أعلى الأسعار، وقد شهد عام 2010 استقراراً نسبياً لأسعار النفط العالمية، برغم من التقلبات خلال العام، بالمقارنة مع حالة عدم الاستقرار التي اتسمت بها حركة الأسعار خلال العامين السابقين حيث تحركت الأسعار من 61.0 في عام 2009 إلى 77.0 في عام 2010، إلى أن وصل في سعر النفط الخام في عام 2011 إلى حوالي 107 دولار للبرميل الواحد.

ب- السعر الحقيقي.

هو السعر الاسمي الحالي منسوباً إلى سنة الأساس ويتم حسابه حسب السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم الماثلة بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية، وبموجبه يتم

العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)

المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط الواحد في السنة الحالية عنها في سنة الأساس.

ج- السعر الاقتصادي.

قد يشترك أكثر من عامل في تحديد السعر الاقتصادي وتتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عوامل الطلب والعرض، يتم بموجبها تحديد السعر الاقتصادي، ويعتبر السعر الاقتصادي هو السعر الذي يحسب سعر النفط والغاز بالاعتماد على العوامل الاقتصادية، وتتضمن تلك العوامل أسس ومبادئ اقتصادية علمية، مثل (القيمة النفعية لها، قدرتها في الطبيعية، وتكاليف إنتاجها وأسعار السلع البديلة لها التي تقدم نفس الخدمات، وتحتوي نفس المواصفات)، لذلك فإن السعر الاقتصادي للنفط والغاز يختلف في تقديرنا عن السعر الحقيقي (أو الموضوعي) يمكن أن يتحدد في ضوء ثلاث معايير أو مبادئ سبق إقرارها في اتفاقية نفطية دولية، وعلى الرغم من أن تلك الاتفاقيات لم تعد سارية، فإن مبدأ الزيادة السنوية لمواجهة التضخم عند الطلب على النفط ما زال يصلح أساساً لتدريج السعر حفاظاً على قيمته الحقيقية.

فقد أقرت اتفاقية طهران المبرمة مع شركات النفط العالمية عام 1971 المعيار الأول وهو تصعيد سعر النفط بمعدل 2.5% سنوياً لمواجهة التضخم، كما أقرت المعيار الثاني وهو زيادة السعر بمعدل 2.5% كعلاوة خاصة باعتبار النفط ثروة ناضبة بنضوبها، لزيادة خدمة لمستهلكها. (حسين عبد الله، 2010، ص1-11)

كذلك أقرت اتفاقية جنيف الأولى (1971) والثانية (1973) المعيار الثالث، وهو مبدأ تصحيح سعر النفط تبعاً لما يطرأ على قيمة الدولار من تغيرات في مواجهة عدد من العملات الرئيسية وبمقتضاها زادت الأسعار بنحو 8.5% عقب تعويم وتخفيض قيمة الدولار في ديسمبر 1971، كما أبرمت اتفاقية جنيف الثانية في يونيو 1973 عقب تخفيض الدولار للمرة الثانية حيث زادت بمقتضاها الأسعار بنحو 11.9% مع تصحيحها شهرياً تبعاً لتقلب العملات، هذه هي الثلاث مبادئ التي يجب إتباعها لتقدير معدل الزيادة السنوية لتدرج السعر الاسمي للنفط حفاظاً على قيمته الحقيقية، بافتراض أن تغير قيمة الدولار بالزيادة أو بالانخفاض في مواجهة المدى الطويل، فإن معدل الزيادة السنوية وفقاً لمبدأ طهران لا يقل عن 5% سنوياً في المتوسط على مدى السنوات الثلاثين الماضية، وهذا هو أدنى معدل للتدرج السنوي للسعر الاسمي.

ويمكن القول بأن الدول العربية المصدرة للنفط، وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي والتي تمثل ثلاث أرباع أوبك، وبالتالي تتحمل ثلاث أرباع خسائرها، ينبغي أن تعيد النظر في سياستها

الإنتاجية والتسويقية، كما ينبغي أن تعمل على تكثيف التعاون مع غيرها من مصدري النفط، أعضاء في أوبك أو غير أعضاء فيها، وذلك بهدف تصحيح نصيبها من الربح النفطي وتقادي الخسائر عبر المستقبل المنظور، والذي سيساند بالضرورة موقفها نتيجة لاتجاه النفط نحو النضوب الطبيعي، وبذلك يتحقق تعظيم العائدات النفطية، بحيث يمكن توظيفها لتحقيق تنمية عربية متكاملة.

3- تطور الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وبعض أنواع النفط الأخرى.

خلال العشرينات من القرن الحالي حينما اكتشف النفط في مناطق عديدة من العالم، توحدت شركات النفط العالمية الكبرى في تنظيم واحد متكامل يسيطر على جميع مجالات الصناعة النفطية، حيث قامت بتحديد الأسعار المعلنة للنفط من موانئ التصدير المنتشرة في البلدان النفطية العالمية وبخاصة موانئ الخليج العربي والمكسيك.

يعتبر النفط أكثر سلع العالم تداولاً، وتوجد أكبر أسواق النفط في العالم في لندن ونيويورك وسنغافورة، وللنفط الخام أنواع وخواص مختلفة يتوقف على وزنه النوعي، ومحتواه من الكبريت ويختلفان حسب استخراج النفط ويوجد أصناف وأنواع مختلفة للنفط الخام، حيث يقبل خام برنت بوجه عام على أنه المعيار العالمي، برغم أن المباع منه أقل بكثير من بعض خامات المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، ووفقاً لبورصة البترول الدولية فإن خام برنت يستخدم لتسعير التعاملات في ثلثي إمدادات الخام في العالم. (عدنان جابر، 2004، ص25).

وفي الولايات المتحدة فإن المعيار هو خام وسط تكساس المتوسط، وإن خامات النفط تسعر عادة بالمقارنة مع خام وسط تكساس المتوسط، لكن أسعار الخام في بورصة نيويورك عادة ما يشار إليها بخام (الخفيف أو الحلو)، لقد كانت أسعار النفط العربي الخام خلال نصف قرن من الزمن غير متجانسة مع قيمة النفط الحقيقية كمورد ومصدر مهم وحيوي، له استعمالات نادرة تختلف في الكثير من الصفات عن المصادر البديلة المعروفة في الوقت الحاضر وبخاصة الفحم الحجري. (محمد جواد العبوسي، 1956، ص39-40)

أ- خام برنت.

يعتبر خام برنت من النفط الخفيف بسبب وزنه النوعي البالغ 38 درجة وانخفاض نسبة الكبريت التي تصل إلى 37%، ويستخدم خام برنت كمصدر لتسعير النفط العالمي لثلاثي إنتاج النفط العالمي خاصة في الأسواق الأوروبية والإفريقية.

ب- خام غرب تكساس.

العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)

يستخدم مقياس غرب تكساس في أمريكا الشمالية أكبر سوق للنفط في العالم، وخام غرب تكساس من النفط الخفيف، ووزنه النوعي 39 درجة ويحتوي على 24% من الكبريت.

ج- سلة خامات أوبك.

عملت منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك في عام 2005 على تعديل تشكيلة سلة خامات أوبك لتصبح مكونه من (11) نوعاً من النفط بدلا من السلة القديمة المكونة من (7) أنواع من النفط وتتمثل خامات الدول الأعضاء في الأوبك (العربي الخفيف السعودي، مزيج الصحراء، الخام الكويتي، والبصرة الخفيف العراقي، والسدره الليبي، وموريان الإماراتي، وقطر البحري، والخام الكويتي، والإيراني الثقيل، وبي سي أف الفنزويلي، وبوني الخفيف النيجيري، وميناس الاندونيسي) وتصل كثافة السلة حوالي 32.7 درجة واحتوائها على مستوى كبريتي كبير.

المحور الثالث:

العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط العالمية.

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية تحكمها أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية، بحيث تؤثر هذه السلعة على مختلف الأطراف في سوق النفط، وترجع العوامل المؤثرة على الأسعار إلى عدد من عوامل من بينها العوامل الجيولوجية حيث أن الدول النفطية الكبرى وصلت إلى ذروة إنتاجها ولا تتوفر فيها احتياجات نفطية جديدة يمكن استغلالها، كذلك بعضها إلى أسباب اقتصادية منها المستخدم في الصين والهند، وهناك عدة أسباب مؤثرة على ارتفاع أسعار النفط ضمن معسكر المنتجين والمستهلكين، كذلك الاختلاف في الرؤيا والمصالح بينهما، ولكن يبقى الطلب والعرض هما المحددان الأساسيان لسعر النفط شأنه في ذلك شأن أي سلعة أخرى. (عباس علي نقي، 2010، ص132) فبالنسبة لعام 2008 فإن التقلبات (ارتفاع وانخفاض الأسعار) التي شهدتها أسعار النفط على مدار العام تعود بشكل أساسي إلى الأزمة المالية العالمية التي ألفت بظلالها على السوق النفطية العالمية، أي دور إحداث الأزمة المالية حيث أن لم يكن هناك أي شح في مستوى الإمدادات النفطية التي تعد عاملاً أساسياً وراء أي ارتفاع قد يطرأ على الأسعار، كما أن مستويات المخزون ظلت مرتفعة عن معدلاتها المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية.

ففي هذا المحور سنتناول العوامل المؤثرة في أسعار النفط ومنها: العوامل الاقتصادية (قوى العرض وقوى الطلب) والعوامل الجيوسياسية، والعوامل المناخية، والعوامل النفسية، والعوامل الفنية والعوامل النقدية، والعوامل البيئية، وهي عوامل تؤثر في أسعار النفط.

أ- العوامل الاقتصادية.

إن الاستقرار في السوق النفط العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من النفط، لأن النفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على النفط ومن أهم هذه العوامل.

1- الطلب العالمي على النفط.

ينقسم الطلب على النفط إلى نوعين، الطلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة ويمر الطلب على النفط بعدة تغيرات منذ الصناعة البترولية وإن الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر، حيث أن الطلب على النفط بغرض الاستهلاك يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت بزيادة الطلب على المنتجات النفطية، وأن دخول الصين والهند وزيادة استهلاكهم للنفط أثر على الطلب العالمي على النفط.

أما الطلب على النفط بغرض المضاربة أو الأسواق المستقبلية للنفط، فقد عرفت هذه الأسواق منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ودخول السماسرة والمضاربيين للأسواق العالمية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الأرباح، وتأثر الطلب بصورة رئيسية بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة، ومنها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة للطلب.

ب- العرض العالمي على النفط.

تعتبر الإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط، لمواجهة احتياجاتها المحلية أو تصديره، ومن أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية، من العوامل المؤثرة على العرض العالمي على النفط، كذلك الطلب على النفط وسعره يلعب دوراً حيوياً في عرض النفط، كذلك المخزون التجاري والاستراتيجي يؤثر في حجم العرض وخاصة في التقلبات الموسمية، والمراقب للأحداث خلال الفترة يجد أن العوامل السابقة تحققت جميعها وأثرت في عرض النفط وبالتالي في مستوى الأسعار. (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005، ص397)

لقد مرت الصناعات البترولية منذ نشأتها بثلاث شركات ثم سبع شركات عالمية للنفط سيطرت على الإنتاج العالمي، واحتكرت الإنتاج وتمكنت من السيطرة على آليات الطلب والعرض، وقد اتجهت الدول المصدرة والمنتجة للنفط إلى إنشاء كيان مؤسسي أو كارتل ينظم العلاقة بين أطراف السوق، هنا سنتطرق إلى آليات العرض والسوق النفطي والمتمثلة بالآتي.

الطرف الأول: شركات العالمية للبتروول.

نستعرض هنا أنواع الشركات العالمية للنفط وأثرها على أسعار النفط.

1- أنواع الشركات العالمية للنفط.

أ- الشركات العالمية الكبرى (الشقيقات السبع). لقد سيطرت شركات الشقيقات السبع على السوق العالمية للنفط خلال ما يزيد على خمس عقود زمنية حيث كانت تمتلك عدة مميزات منها ارتباطها الوثيق ببعضها الذي ساعدها في تنسيق سياستها السعرية فيما بينها، كذلك تمكنت من نسج خيوط شبكة عالمية بينها تمتد مظلتها لتغطي الأنشطة الإنتاجية المختلفة كالإنتاج والتسويق والنقل والتوزيع، كما أن هناك عاملاً ثالثاً لا يقل أهمية عن السابقين، مكن هذه الشركات من إحكام السيطرة على السوق العالمي للنفط، ألا وهو وجود هذه الشركات في سوق دولة تتمتع بأقوى نفوذ سياسي واقتصادي وهي الولايات المتحدة الأمريكية، مما يشد من أزرها ويقوى بنيانها، هذا فضلاً عن تنوع أنشطتها في الصناعات المختلفة غير النفطية. (سعيد فتحي الخوالي، 1992، ص113)

ب- الشركات العالمية الكبرى الأخرى. مثل الشركة الفرنسية للنفط في الشرق الأوسط أكتيبتين في أوروبا، وكذلك شركة فيلبس بترو ليووم، وشركة أوكسيدنتال، وهذه الشركات مؤثرة في سوق النفط مثل الشركات الكبرى السبع.

ج- الشركات الأمريكية المستقلة. وهي شركات لا تعمل إلا في الولايات المتحدة ذات أحجام مختلفة، وتمتاز هذه الشركات لإنتاجها للنفط فقط.

د- شركات بتروول وطنية. وهي تلك الشركات التي تكون مملوكة للدولة، وتتبع السياسة النفطية للحكومة، الأمر الذي يؤدي ضعف سيطرتها على البترول العالمي، لكنها محتكرة للسوق المحلي.

الطرف الثاني: الدول المصدرة للنفط.

وتنقسم هذه الدول إلى مجموعتين إحداهم تضم مجموعة الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، وتعتبر هذه المنظمة ذات أثر كبير في تقلبات أسعار النفط لأنها تعمل في ظل كارنل منظم، والأخرى تشمل على الدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في منظمة الأوبك وتهدف هذه المنظمة إلى حماية الدول المصدرة للنفط من أي إجراءات تجاه أسعار النفط، وذلك من خلال تثبيت أسعار النفط وتأمين أعلى الأسعار من أراضي أعضائها. (حمدي عبد العزيز، 1982، ص51-54) ولقد سيطرت منظمة الأوبك على سوق النفط، وتمكنت من زيادة أسعار النفط، وهذا يشير إلى نجاح منظمة الأوبك في قدرتها على زيادة أسعار النفط، ولقد لعب عدد من عوامل الاقتصادية دوراً مهماً ومؤثراً في دفع الأسعار في اتجاه الارتفاع ومن هذه العوامل.

- 1- الزيادة الكبيرة في الطلب على النفط للدول المستهلكة للنفط مثل الصين، حيث أصبحت الصين حالياً ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، تستهلك حوالي سبع ملايين برميل يومياً من النفط، تستورد نصفها تقريباً، كذلك زيادة الطلب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الصناعية الكبرى بعد أن شهدت هذه الدول انتعاشاً ملحوظاً في نشاطها الاقتصادي.
- 2- النقص في الإمدادات النفطية المكررة (المشتقات)، وذلك بسبب انخفاض إنتاج المصافي الأمريكية بصورة رئيسية، وعدم قدرتها على تلبية الطلب من منتجاتها.
- 3- أدى ارتفاع تكاليف تكرير وإغلاق العديد من المصافي في البلدان المنتجة أدى إلى نقص في منتجات النفط ومشتقاتها وارتفاع الأسعار.
- 4- أسهم تدفق الاستثمارات من صناديق المعاشات وصناديق التحوط على السلع الأولية في إصدار مضاربة في أسواق النفط، وذلك بهدف تحقيق أعلى العائدات في سوق الأسهم والمستندات.
- 5- المخزون النفطي الأمريكي، وذلك بحكم ثقل أمريكا، حيث يتم أسبوعياً إصدار تقريرين من جهتين رئيسيين في الولايات المتحدة الأمريكية للبتروول ووزارة الطاقة الأمريكية لتحديد مخزون النفط والمشتقات النفطية، وبالتالي فإن أسعار النفط تتبدل تبعاً للأرقام التي ترد في التقريرين وهكذا يتوالى الصعود والهبوط أسبوعياً في أسعار النفط وليس بشكل سنوي كما كان سابقاً. (عبد الحي زلوم وآخرون، 2008، ص59)
- 6- استمرار انخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو والعملات الأخرى منذ عام 2002، وذلك بسبب تراجع أسعار الفائدة الأمريكية وتباطؤ النمو الاقتصادي.
- 7- الإضرابات العمالية في عدد من الدول المنتجة للنفط الخام بهدف رفع الأجور، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية.
- 8- تراجع إمدادات النفط الخام من نيجيريا بمقدار 600 ألف برميل يومياً منذ بداية فبراير عام 2006 وذلك بسبب هجمات مسلحين على صناعات النفط في البلاد، وكذلك إضراب شركة النفط النيجيرية عن العمل احتجاجاً على نظام الرعاية الاجتماعية وخصخصة أكبر مصفاة نفط في البلاد.
- 9- استمرار حالة الغموض في صادرات النفط العراقي، وذلك بسبب توقف في خطوط الأنابيب.
- 10- لجوء بعض الدول مثل كوريا الجنوبية، الصين، جنوب أفريقيا، إلى زيادة حجم مخزونها النفطية الإستراتيجية.
- 11- ارتفاع أسعار النفط أدى إلى حدوث اختلال في موازين مدفوعات الدول المستوردة، سواء للديون الخارجية أو الميزانية العامة وخصوصاً في الدول النامية، بسبب زيادة تكاليف استيراد النفط

العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)

ومشتقاته، وعجز أوبك التي تنتج بأقصى طاقتها عن زيادة إنتاج النفط بمعدل أكبر بهدف تغطية الطلب العالمي المتزايد على النفط لتهدئة الأسعار المشتعلة على النفط الخام، وذلك بعد زياداتها المتكررة بما يتجاوز حصصها الإنتاجية بمقدار يقارب 2مليون برميل، ولكن بدون فائدة ملموسة. (زياد علي، 2005)

12- المستويات المنخفضة للمخزون التجاري في الدول الصناعية والذي يشكل جزء كبير من المخزون التجاري العالمي، وقد انخفض المخزون التجاري في نهاية الربع الرابع من عام 2007 بمقدار 59مليون برميل أي حوالي 2.2% مقارنة بمستويات المخزون للفترة المماثلة لعام 2006، ليبلغ الإجمالي 2.617 مليون برميل.

13- المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة النفط، حيث حقق أصحاب الصناديق الاستثمارية أرباحاً كبيرة على المدى القصير، وذلك من خلال عمليات البيع والشراء للبراميل الورقية في تلك الأسواق.

14- اختلاف في طاقات التكرير العالمية وبالأخص التحويلية منها والتحديات التي تعاني منها صناعة التكرير بهدف زيادة إنتاج وقود النقل كالغازولين والديزل بالكميات والمواصفات المطلوبة للتقيد بالإجراءات البيئية.

15- الانخفاض المستمر في إنتاج بعض المناطق ومن أهمها بحر الشمال بسبب ظاهرة النضوب الطبيعي لحقوله.

2- العوامل الجيوسياسية (الجيوپوليتكية).

تلعب العوامل الجيوسياسية دوراً هاماً ومؤثراً في ارتفاع أسعار النفط في التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي عاملاً أنياً ومرحلياً مرهوناً بظروف سياسية معينة، وأثرت الاضطرابات والنزاعات خلال الفترة (2000-2010) في تنذب أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقه ومن أمثلة ذلك. (زياد عريبة، 2008، ص117-118)

- توتر الأوضاع الأمنية على الحدود العراقية بين حزب العمال الكردستاني وتركيا في ذلك الوقت، واستمرار توتر الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وعدم استقرارها.
- التوتر بين الغرب وإيران بسبب برنامج طهران النووي واحتمالات فرض مجلس الأمن والدول الأوربية مزيد من العقوبات على إيران، ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية.
- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ودورها في تدني أسعار النفط الخام.

- شعور السوق النفطية العالمية بأن ممرات النفط غير آمنة، وذلك بسبب الحرب الأمريكية على الإرهاب سواء في الخليج العربي أو شمال أفريقيا، ولاسيما نيجيريا أكبر مصدر للنفط في أفريقيا.
- التوترات الجيوسياسية (عدم الاستقرار السياسي) ومشاكل في بعض الدول المنتجة للنفط والخوف من العمليات التخريبية في مناطق إنتاج النفط المهمة.
- إعلان الولايات المتحدة في عام 2001 أنها سوف تسحب الاحتياطي الاستراتيجي المتوافر لديها بشكل منفرد إذا ما احتاجت إليه، لذلك انخفضت الأسعار النفط في ذلك العام و عام 2002 مقارنة بعام 2000. (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003، ص127-129)
- في الواقع أن الأعمال الإرهابية، وإن كانت لم تستهدف منشآت نفطية إلا أن الخوف من أن تنتقل هذه الأعمال الإرهابية إلى المنشآت النفطية التي تجعل الأسواق النفطية في حالة من التوتر وعدم الاستقرار، وذلك يساعد على ارتفاع أسعار النفط.

3- العوامل المناخية.

- هي عوامل مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وموسم الأعاصير ومن هذه التغيرات المناخية المفاجئة ما يلي.
- مخاوف من زيادة قوة الإعصار (دين) وتأثيره في منشأة النفط المكسيكية، وإغلاق وحدات مصافي النفطية الأمريكية.
- إعصار (كترينا) وإعصار (أمبرتو) الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية.
- برودة الطقس في الولايات المتحدة وأوروبا في الربيعين الأول والرابع من العام 2007، الأمر الذي يعني زيادة الطلب علي وقود التدفئة.
- تسبب الإعصار المداري (جونو) وقف عمليات الإنتاج والتحميل في سلطنة عمان وإغلاق مؤقت للميناء العماني.
- توقف إنتاج النفط الأمريكي عقب إعصار (إيفان) الذي حرم الولايات المتحدة من أكثر 10 ملايين برميل من الإنتاج وذلك منتصف شهر أيلول 2004، وهذا بالإضافة لتوقف الإنتاج في بعض حقول المكسيك نتيجة الأضرار الذي خلفها هذا الإعصار بإنقاصهم الإمدادات النفطية في السوق والذي استمر توقفه عن الإنتاج بعض حقول المكسيك نتيجة الأضرار التي خلفها الإعصار بإنقاصه للإمدادات النفطية للسوق والذي استمر بتوقفه عن الإنتاج لمدة تزيد عن 3 إلى 4 شهور تقريباً، بالإضافة إلى توقف مؤقت في المفاعلات النووية المولدة للكهرباء في اليابان. (يوسف عبد الله مي حاج وآخرون، 2006، ص5)

4- العوامل النفسية.

العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)

تلعب العوامل النفسية دوراً كبيراً في سوق النفط لا تختلف كثيراً في أهميتها وحجمها عن العوامل الأخرى، من حيث كمية العرض وحجم الطلب، بل تتداخل جميع العوامل بشكل قوي ليشكل في النهاية الصورة الأخيرة لسوق النفط، (هند مصطفى علي، 1998، ص17) كذلك توقع حدوث الاضطرابات، وتحولها إلى نزاعات أو أزمة، وتوقع نقص في الإمدادات النفطية الخام والمشتقات، أو شائعة تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط ومن هذه العوامل:-

1- التأثيرات النفسية للأوضاع السياسية والأمنية المضطربة في منطقة الشرق الأوسط (إيران، العراق، فلسطين، السودان، اليمن، مصر وغيرها من الدول العربية) الأمر الذي دفع المتعاملين في السوق النفطية (المضاربين) للمراهنة على ارتفاع أسعار النفط.

2- انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو، دفع المستثمرين إلى استخدام النفط ملاذاً آمناً في مواجهة ضعف الدولار.

3- التهديدات المستمرة من قبل المتمردين في نيجيريا، حيث طلبوا شركات البترول بوقف إنتاجها مما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول، حيث أن نيجيريا خامس دولة مصدرة للنفط في أوبك.

4- تهديد دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية لإيران بوقف أعمالها النووية مما جعل في أذهان محلي السوق والمضاربين اعتقاداً بأنها تخفض إنتاجها من 3 مليون برميل يومياً الذي تقوم بإنتاجها إلى النصف.

5- العوامل الفنية.

تؤدي أعمال التطوير والصيانة الدورية نتيجة لحدوث مشكلات فنية أو حريق إلى وقف الإنتاج لفترة زمنية محدودة، وقد شهد عام 2008 حدوث حرائق وفيضانات وأعطال أدى الي توقف الإنتاج في مناطق وارتفاعه في مناطق أخرى، ومن أمثلة ذلك التالي.

1- قامت شركة أرامكو بإغلاق رصيف رقم 10 في مرفأ رأس التنورة بسبب اندلاع الحرائق، حيث يمثل مرفأ رأس التنورة السعودي طاقة لشحن 5.5 إلي 6 مليون طن يومياً من النفط.

2- الفيضانات في تكساس بالولايات المتحدة أدت لخفض إنتاج مصفاة النفط بمقدار 180 ألف برميل يومياً.

3- التعطيل في بعض مصافي التكرير النفطية الأمريكية، مثل شركة ميرفيأويل في ولاية لويزيانا.

4- وقوع حريق في مصفاة تابعة لمجموعة اكسون وبيبل الواقعة في فاولي ببريطانيا، والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية حوالي 326 ألف برميل في اليوم.

5- وقوع حريق في وحدة تكرير الخام النفط في مصفاة باسكاجولا التي تتولي إدارتها شركة شيفرون في الميسيسيبي.

6- العوامل النقدية.

إن هبوط سعر الدولار يقلل من القوة الشرائية للدولار لدول منظمة "أوبك" ومجلس التعاون الخليجي مما يجعلها تحجم عن زيادة الإنتاج، لقد برز آثار انخفاض الدولار في منطقة الخليج في زيادة الشراء من السوق الأمريكية التي أصبحت أرخص من السوق الأوروبية، لذا فإن التحول الكبير عن السوق الأوروبية لصالح السوق الأمريكية سيتطلب وقتاً كبيراً يستمر الدولار ضعيفاً أمام اليورو والإسترليني.

7- عامل الندرة.

كون النفط سلعة ناضبة فإن تأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي، وقد بدأت الأسواق مؤخراً تتحسس هذا الأمر، فالعمر التقليدي لهذه السلعة الإستراتيجية غير محدد على وجه الدقة.

المحور الرابع: التداعيات المترتبة على تقلبات أسعار النفط العالمية.

لقد ترتب على ارتفاع أسعار النفط مجموعة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة اقتصاديات الدول النامية الذي يعاني اقتصادها اختلالاً على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، إلا إن معظم دول العالم كانت قادرة على التكيف مع أسعار النفط المتصاعدة ، وذلك بفضل الانتعاش الاقتصادي العالمي، وبفضل تبني غالبية الدول النامية برامج إصلاحية ومالية مكنتها من امتصاص الزيادة في أسعار النفط، إلا أن ارتفاع الأسعار عامي 2010-2011 تجاوز سعر البرميل 100 دولار، اضطرت الدول إلى تبني مجموعة من الإجراءات والتدابير كان من أهمها تقليص الدعم الحكومي للمشتقات النفطية، ورفع أسعار المشتقات النفطية على المستهلك النهائي، الأمر الذي انعكس سلباً على شريحة واسعة من المستهلكين من أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة خاصة في الدول النامية.(جامعة الدول العربية، 2008، ص127)

وسنتناول في هذا المحور التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي، وعلى اقتصاديات الدول النامية من ارتفاع سعر النفط الذي أدى إلى زيادة الاستثمارات والتنمية الاقتصادية في دول الخليج العربي، وكان بمثابة عامل محفز للنمو الاقتصادي السريع.

1- التداعيات الاقتصادية.

العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)

تتمثل بشكل رئيسي في دول الشرق الأوسط وفنزويلا وأمريكا، ورغم انخفاض الدولار بشكل متكرر، ولكن ذلك لم يخفف كثير من حجم الإيرادات النفطية كما كان يتوقع، كان النصيب الأوفر من العوائد المالية هي لدول الشرق الأوسط باعتبارها الدول التي زادت إنتاجها بنسب كبيرة لتخفف من ضغط الطلب العالمي عليها وبهدف خفض الأسعار. (يوسف عبد الله مي حاج، ص50)، وخلافاً لفترات الازدهار النفطية السابقة، فإن مضاعفة حجم الإيرادات النفطية ومعها الفوائض المالية المتوقعة في موازنات دول مجلس التعاون الخليجي لا تتبع من الارتفاع في أسعار النفط فحسب، بل وأيضاً من المساعي الرامية للحد من ارتفاع الأسعار، التي تمثل أبرزها في ضخ كميات إضافية من النفط الخام، الأمر الذي انعكس في ارتفاع مزدوج في حجم الإيرادات.

بالنسبة للمملكة العربية السعودية أكبر منتج بالعالم، والذي وصل إنتاجها عام 2004 لحوالي 9.5 مليون برميل يومياً، ورغم تخفيضها لحصتها الإنتاجية حسب العرض والطلب، ظلت السعودية مستعدة دائماً لرفع طاقتها الإنتاجية على ما يزيد عن 11 مليون برميل يومياً لتغطية الطلب العالمي على النفط، وبذلك فقد حققت فائضاً في موازنتها يفوق 35 مليار دولار، بينما بلغت حصتها من العوائد النفطية بمقدار 115 مليار دولار أمريكي تقريباً من أصل ما بلغته الإيرادات المالية النفطية للدول العربية الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بمقدار 247 مليار دولار خلال عام 2004. (حسين عبد الله، 2004، ص32)

لقد عرفت الدول العربية كيف تستفيد من ارتفاع العائدات النفطية فسجلت موازنتاتها فوائض وزادت نسب الإنفاق على المشاريع العمرانية والتطويرية والبنية التحتية والشؤون الاجتماعية وغيرها، مما جعل التأثيرات الإيجابية لهذه الإيرادات ظاهرة بوضوح، فإن أهم ما يميز هذه الفترة عن سابقتها هو توجه الإيرادات المزدهرة نحو خدمة الاقتصاديات المحلية، حيث أن هناك مؤشرات إلي بقاء الثروة المالية في الداخل، وسعيها لاستغلال الفرص المحلية المتاحة، ولعل أبرز انعكاسات هذه الظاهرة قد ظهر من خلال الازدهار الذي تشهده أسواق الأسهم الخليجية في الوقت الحاضر، فليبيا مثلاً أفردت نحو 20 مليون دولار لصندوق تقديم القروض الميسرة لليبيين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بينما السعودية أعلنت خطأً لإعادة الاقتطاعات من مشاريع العمل الاجتماعي، وذلك برصد 11 مليار ريال سعودي لهذه المشاريع على مدى خمس سنوات، بالإضافة إلي اتجاه شركات نفط حكومية في الكويت والسعودية وإيران إلى إقامة مصاف نفطية في الهند من خلال مشروعات مشتركة، وعليه لم تقع الدول النفطية إلى زيادة الإنفاق والإحجام عن توظيفه بتنمية مشاريعها الاقتصادية.

لقد تعالت الأصوات في قمة دول أوبك وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي عن تسعير النفط مقابل سلة من العملات، وليس بالدولار الأمريكي، حيث ترى دول المجلس أن ارتفاع أسعار النفط لا يمكنه تعويض الخسائر الناجمة عن انخفاض قيمة عوائده في ظل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي. (مدحت أيوب وآخرون، 2007، ص13) كذلك تؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى رفع أسعار المحاصيل الزراعية، بزيادة تكلفة المدخلات، ودعم الطلب على المحاصيل المستخدمة لإنتاج الوقود الحيوي، إضافة إلى أجور الشحن. (جريدة الحياة اللندنية، 2007، ص13) كذلك تؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تراخي جهود الإصلاح الاقتصادي والمالي نظراً للأعباء التي أضافتها ارتفاع أسعار النفط. (جاسم المناعي، 2006، ص8)

2-التداعيات الاجتماعية.

تعاني شعوب الدول النامية من تدني مستويات المعيشة والأجور والبطالة، فمن الطبيعي أن تحدث تداعيات اقتصادية من ارتفاع أسعار النفط، كذلك السلع المرتبطة بمشتقات النفط، الأمر الذي يؤدي إلى تداعيات اجتماعية، ومن هذه التداعيات ما يلي.

- أ- ارتفاع أسعار المواد والسلع والخدمات المختلفة وضعف الطلب عليها الأمر الذي يؤدي إلى إغلاق بعض المعامل وتسريح عدد من العمال.
- ب- ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة معاناة أصحاب الدخل المتوسطة والمنخفضة وهم شريحة واسعة في الدول النامية.
- ج- ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والمواد والسلع المختلفة يؤدي إلى امتصاص جزء كبير من دخول ذوي الدخل المتوسط والمنخفض.
- د- ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى إجبار الحكومات على سحب الدعم الحكومي للمشتقات النفطية ورفع أسعار البنزين والسولار ووقود التدفئة وغيرها.

3-التداعيات السياسية:

إن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى إحداث تداعيات سياسية منها.

- أ- حدوث جملة من الاحتجاجات والاضطرابات نتيجة لارتفاع أسعار النفط مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية.
- ب- دفع الحكومات إلى عمل حزمة من الإجراءات كتقليص الدعم الحكومي الموجه للمشتقات النفطية.

العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)

د- ارتفاع أسعار المشتقات النفطية يواجه انتقادات شديدة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للأحزاب الحاكمة.

- النتائج والتوصيات.

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها على النحو التالي.

1- بينت الدراسة إن ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي، أدى إلى زيادة حجم الطلب الكلي على النفط ومشتقاته، مما انعكس بالإيجاب على ارتفاع أسعار النفط عالمياً.

2- بينت الدراسة أن أسعار النفط تخضع لعوامل عديدة وليس العرض والطلب هو العامل الوحيد في تحديد أسعار النفط عالمياً، بل هناك عوامل أخرى مؤثرة في تحديد سعر النفط عالمياً ومنها عوامل الجيوسياسية، والعوامل المناخية، والعوامل النفسية، والعوامل الفنية، والعوامل النقدية، وعامل الندرة، حيث أن جميع هذه العوامل مجتمعة لعبت دور كبير في تحديد سعر النفط العالمي.

3- أظهرت الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي و بروز ظاهرة الإرهاب في الدول المصدرة للنفط، أدت إلى تقلبات أسعار النفط العالمية.

4- أظهرت الدراسة أن هناك تداعيات مترتبة على تقلبات أسعار النفط العالمية، ومنها التداعيات الاقتصادية التي ساهمت عوائد النفط في زيادة الإنفاق على المشاريع العمرانية والتطويرية والبنية التحتية لمعظم الدول المصدرة للنفط.

5- بينت الدراسة أن هناك تداعيات اجتماعية ظهرت على شريحة واسعة من المجتمعات لهذه الدول المصدرة للنفط وخاصة الدول النامية منها مثل أصحاب الدخل المحدودة والمنخفضة وزادت من معاناتهم من ارتفاع أسعار النفط عالمياً.

6- كما تبين أن هناك تداعيات سياسية نتيجة لارتفاع أسعار النفط منها الانتقادات الموجهة للحكومات والأحزاب الحاكمة والاضطرابات والاحتجاجات في بعض الدول المصدرة للنفط.

ومن خلال هذه النتائج السابقة نوصي بما يلي.

1- يتطلب من الدول المصدرة للنفط أن تترك تحديد أسعار النفط يخضع لقانون الطلب والعرض، وآلية السوق الحر، مع وضع سعر استرشادي يرتبط بسقف للإنتاج المقرر من كل دولة وليس زيادة الإنتاج أو خفضه من قبل بعض الدول التي تحدد السعر.

- 2- السعي نحو تحقيق نوع من الاستقرار لأسعار النفط عالمياً، وهذا يحافظ على استقرار العائدات النفطية لكل الدول المصدرة للنفط، مما يجعلها وضع الخطط المناسبة لعملية التنمية الاقتصادية لديها.
- 3- ينبغي على منظمة الأوبك إعادة النظر في سياستها الإنتاجية والتسويقية، والعمل على تجسيد التعاون مع غيرها من الدول المصدرة للنفط، وذلك بهدف تعظيم نصيبها من الربح وتفادي الخسائر المستقبلية.
- 4- يتطلب من دول مجلس التعاون ومنظمة الأوبك أن تعمل على تسعير النفط مقابل سلة من العملات وليس بالدولار الأمريكي فقط، وهذا يؤهلها تفادي انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى.

المراجع

أ- الدراسات.

- إبراهيم عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، ورقة عمل مقدمة للملتقى العشرين لأساسيات النفط والغاز، (أوبك)، الكويت 2009.
- احمد زكي اليماني وآخرون، دور النفط في الاقتصاديات العربية في ظل المتغيرات العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 2009.
- حسين عبدالله، أسعار النفط: التصحيح عبر آليات السوق، لعدد 154، القاهرة، 2005.
- حسين عبد الله، دراسة أولية لنموذج الدول النفطية، تجارب الدول الخليجية وليبيا في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وأهم التحولات المعاصرة وأثرها على هذا التوجه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
- حسين عبد الله، النفط والانعكاسات علي الخليج، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، الإمارات، 2004.
- حمدي عبد العزيز، أوبك من مؤتمر إلي مؤتمر، مجلة البترول، عدد يناير - فبراير، 1982.
- جاسم المناعي، تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات العربية: الايجابيات والإشكاليات والإصلاحات المطلوبة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 30 مايو 2006.
- زياد علي، الاستثمار في القطاع النفطي، العربية، بيروت، 2005/4/8.
- زياد عربية، ارتفاع أسعار النفط (الأسباب والتداعيات)، مجلة شؤون عربية، الملف الاقتصادي، العدد 134، جامعة الدول العربية، القاهرة، صيف 2008.
- عباس علي نقي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد السادس والثلاثون، العدد 28، الكويت، 2010.

العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)

عبد الحي زلوم وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، دار فارس للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2008.

عدنان جابر، العرب وعصر ما بعد النفط، دار علاء الدين، دمشق، 2004.

سعيد فتحي الخوالي، اقتصاديات النفط، دار حافظ للنشر والتوزيع، السعودية، 1992.

محمد جواد العبوسي، البترول في البلاد العربية، منشورات معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، 1956.

مدحت أيوب وآخرون، العالم يودع 2007 بأسعار نقت غير مسبقة، 2008.

مصطفى قارة وآخرون، دور الصندوق في مساهمة دول الأعضاء المتأثرة في ارتفاع أسعار النفط العالمية، دراسة تسهيل إنشاء النفط، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007.

فلاح شفيق، السياسة التسعيرة للنفط، والغاز، مركز النور للدراسات 2008/6/14.

هند مصطفى علي، أزمة انهيار أسعار النفط واقتصاديات مجلس التعاون الخليجي، دراسات إستراتيجية خليجية، العدد 10، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 1998.

يوسف عبد الله مي حاج وآخرون، تقلبات أسعار البترول في السنوات الأخيرة، ورقه بحثية مقدمة لمادة مشكلات اقتصادية معاصرة، قسم الاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات العربية 2006.

ب- التقارير

1- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، القاهرة، 2001.

2- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، القاهرة، 2005.

3- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي، الموحد 2001.

4- النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، جامعة الدول العربية، العدد 134، مجلة شئون عربية، 2008.

5- جريدة الحياة اللندنية، العدد 16289، الجمعة، 9/11/2007، ص 13.

6- مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (29)، العدد (1)، دمشق، 2007.

7- مركز الأهرام للدراسات والسياسة والإستراتيجية، سوق النفط العالمية وتداعياتها علي الدول العربية، القاهرة، مصر، 2008.

- 8- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، النفط والحرب لأنجلو أمريكية على العراق، والتقارير الاستراتيجي العربي 2002- 2003.
- 9- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، سوق النفط العالمية وتداعياتها على
- 10- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، 2012.
- 11- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي الخامس والثلاثون، التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة، الكويت، 2008.
- 12- منظمة الأقطار المصدرة للبترو (أوبك)، النشرة الشهرية، الكويت، 2009.